

Distr.: Limited  
27 April 2022  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة السكان والتنمية

الدورة الخامسة والخمسون

25-29 نيسان/أبريل 2022

البند 3 (ب) من جدول الأعمال

مناقشة عامة: السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما

النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع

مشروع قرار مقدم من رئيس اللجنة

## السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع

### إن لجنة السكان والتنمية،

إنه تؤكد من جديد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(1)</sup> والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه<sup>(2)</sup>، والإعلان الصادر بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(3)</sup>، والقرارات السابقة للجنة السكان والتنمية،

وإن تشير إلى نتائج الاجتماعات والمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرفيعة المستوى التي عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والميادين المتصلة بها، وإلى إعلان ومنهاج عمل بيجين<sup>(4)</sup>، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية<sup>(5)</sup>،

(1) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 5-13 أيلول/سبتمبر 1994 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(2) قرار الجمعية العامة د-21/2، المرفق.

(3) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2019، الملحق رقم 5 (E/2019/25)، الفصل الأول، الفرع باء.

(4) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، 4-15 أيلول/سبتمبر 1995 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.

(5) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، 6-12 آذار/مارس 1995 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار 1، المرفقان الأول والثاني.



**وإنّ تؤكد من جديد** قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه الجمعية مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وأكدت التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذًا كاملاً بحلول عام 2030 بما يضمن عدم ترك أحد خلف الركب، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

**وإنّ تؤكد من جديد أيضاً** خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية<sup>(6)</sup>، واتفاق باريس<sup>(7)</sup> المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(8)</sup>، وقرارات الاتفاقية الإطارية واتفاق باريس ذات الصلة، بما في ذلك ميثاق غلاسكو للمناخ، والخطة الحضرية الجديدة<sup>(9)</sup>، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030<sup>(10)</sup>، والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة<sup>(11)</sup>، وكذلك الوثائق الختامية الرئيسية المتعلقة بالبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة،

**وإنّ تشير** إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(12)</sup>، وإلى التزامات الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(13)</sup>، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(14)</sup>، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(15)</sup>، واتفاقية حقوق الطفل<sup>(16)</sup>، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(17)</sup>، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري<sup>(18)</sup>، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم<sup>(19)</sup>،

(6) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

(7) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21، المرفق.

(8) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(9) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(10) قرار الجمعية العامة 283/69، المرفق الثاني.

(11) قرار الجمعية العامة 2/74.

(12) قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3).

(13) انظر قرار الجمعية العامة 2200 ألف (د-21)، المرفق.

(14) المرجع نفسه.

(15) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1249, No. 20378.

(16) المرجع نفسه، المجلد 1577، الرقم 27531.

(17) المرجع نفسه، المجلد 2515، الرقم 44910.

(18) المرجع نفسه، المجلد 660، الرقم 9464.

(19) المرجع نفسه، المجلد 2220، الرقم 39481.

**وإن يساورها بالغ القلق** من أن الاختلالات الخطيرة التي ألحقتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بالمجتمعات والاقتصادات والعمالة وظروف العمل والتعليم الجيد والنظم الصحية والتجارة العالمية وسلاسل الإمداد والسفر، وكذلك بالنظم الزراعية والصناعية والتجارية، إلى جانب تأثيرها الشديد في أسعار الأغذية وحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، تتسبب في تفاقم أوجه الضعف وعدم المساواة، وتؤثر تأثيراً مدمراً في التنمية المستدامة والاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك على سعد القضاء على الفقر، وسبل العيش، والقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وتوافر فرص العمل اللائق للجميع، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والقضاء على جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي والعنف العائلي والعنف المرتكب في السياقات الرقمية، والأمن الغذائي والتغذية، وتوافر فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، وتوافر مياه الشرب المأمونة بتكلفة ميسورة، وتوافر خدمات الصرف الصحي بشكل واف وعادل، بما في ذلك لإدارة الصحة والنظافة الصحية أثناء فترة الطمث، وإدارة المواد الكيميائية والنفايات بالأساليب السليمة بيئياً، وخاصة لأولئك الأشد فقراً وضعفاً والأكثر تخلفاً عن الركب، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة وتلك التي تواجه تحديات محدّدة، مما يطرح أمامها صعوبات أكبر ويتطلب بذل جهود إضافية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام 2030، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام،

**وإن تعرب عن قلقها** لأن تغير المناخ له بالفعل آثار ضارة وغير متناسبة على البلدان النامية والمجتمعات المحلية والمهمشة والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، والنساء والأطفال، والمهاجرين والشعوب الأصلية، وعلى سبل عيشهم<sup>(20)</sup>، مما يؤثر في نهاية المطاف على مئات الملايين من الناس، وإن تكرر تأكيد الضرورة الملحة إلى اتخاذ إجراءات لإنهاء الممارسات التي تؤثر سلباً على البيئة، وبناء القدرة على الصمود، وتوسيع نطاق توفير التمويل المناخي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، ولا سيما لأولئك الأشد فقراً والذين يعيشون في أوضاع هشّة، عن طريق الاستثمار في نظم الإنذار المبكر وبرامج الوقاية والتأهب، وتوفير التمويل الطويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به لهذه النظم والبرامج، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، وخاصة في إطار استراتيجيات التكيف والتخفيف من المخاطر، وتحسين تقييمات المخاطر المشتركة واستراتيجيات إدارة المخاطر من أجل الحد من آثار الكوارث الطبيعية وتكلفتها لمعالجة الآثار الضارة لتغير المناخ في النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، ولا سيما بالنسبة لجميع النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين والمنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والريفية، ولكفالة التصدي السريع والفعال للآثار الضارة لتغير المناخ، فضلاً عن الكوارث وما يتصل بها من حالات نزوح، بما يلائم الاحتياجات المحلية والوطنية،

**وإن تشير** إلى الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية الشاملة، الذي أعيد فيه تأكيد حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، دون تمييز من أي نوع، وأُعرب فيه عن إدراك أن التغطية الصحية الشاملة أمر أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ليس ما يتعلق منها بالصحة والرفاه فحسب، بل أيضاً ما يتعلق منها بجملتها أمور تشمل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وكفالة إمكانية الحصول على التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع،

(20) استناداً إلى الهدف 13 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتوفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والحد من أوجه عدم المساواة، وضمان وجود مجتمعات عادلة وجامعة يعمها السلام، وبناء الشراكات وتعزيزها،

**وإذ تسلّم** بأن العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع دون تمييز من أي نوع، اقترانا بنظم وتدابير الحماية الاجتماعية للجميع، وتحقيق المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، والقضاء على السخرة، هي من بين العناصر الرئيسية للنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، ولكفالة توفير مستوى معيشي لائق، وهي تيسر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة،

**وإذ تسلّم أيضاً** بأن جميع النساء والفتيات يضطعن بدور حيوي بوصفهن عوامل للتغيير من أجل التنمية، وإذ تعترف بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضدهن أمر حاسم الأهمية للتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تسلّم كذلك بأن النساء والفتيات يتحملن نصيباً غير متناسب من أعباء الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر وبأن المرأة تقضي وقتاً أقل في الاضطلاع بالعمل المدفوع الأجر، وبأن هذا التوزيع غير المتكافئ لأعباء الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر يسهم في إلقاء أعباء أكبر فيما يتعلق بتدبير الوقت على كاهل المرأة طوال حياتها ويحد إلى حد كبير من مشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومن تمكينها واستقلالها اقتصادياً،

**وإذ تعترف** بأهمية تحقيق أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، وبأن ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك من خلال استخدام الموارد بكفاءة واتباع نهج سياساتية اقتصادية مستدامة، يمكن أن تشكل وسائل فعالة وكفؤة من حيث التكلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من الآثار البيئية، والنهوض برفاه الإنسان،

**وإذ تلاحظ بقلق بالغ** أن الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الفقر بحلول عام 2030 يقلت من بين أدينا، وأن الأثر المتعدد الأبعاد لجائحة كوفيد-19 قد فاقم هذه الحالة، حيث دفع أكثر من 100 مليون شخص إلى الفقر المدقع منذ تفشي الجائحة، مما أدى إلى قلب مسار التقدم المحرز على مدى عقود، وأن أكثر من 60 في المائة من السكان العاملين في العالم ما زالوا منخرطين في الاقتصاد غير الرسمي، الذي تُمثل فيه النساء تمثيلاً زائداً، وغالبا ما يفقدون إلى الحماية بموجب حقوق العمال والحماية الاجتماعية وظروف العمل اللائقة، أو لا يستطيعون ممارسة تلك الحقوق، ويتعرضون لخطر الإيذاء والمضايقة والاستغلال،

**وإذ تؤكد من جديد** أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، بما في ذلك في أفريقيا، وفي أقل البلدان نمواً، وفي البلدان النامية غير الساحلية، وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وكذلك البلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد النزاع، وإذ تؤكد من جديد أيضاً الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة،

**وإذ تؤكد من جديد أيضاً** أن التجارة الدولية تشكل محركاً للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، كما تساهم في تعزيز التنمية المستدامة، وأنه يتعين دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضاً،

**وإذ تؤكد** أن الدور الذي تؤديه مباشرة الأعمال الحرة والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك في حفز النمو على نحو يشمل الجميع في المجال الاقتصادي، يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى في مرحلة التعافي من كوفيد-19 وما بعدها، وإذ تشدد على الحاجة إلى ضمان سير العمل العادي للأسواق المفتوحة وترابط سلاسل الإمداد العالمية،

**وإذ تقر** بضرورة مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتوطيد الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول كأحد مصادر تمويل التنمية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام،

**وإذ تؤكد من جديد** الحق في التعليم، وإذ تسلم بدور التعليم الجيد النوعية الشامل والمنصف على جميع المستويات والتعلم مدى الحياة من أجل التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، بما في ذلك التعلم عن بعد، وبأنه على الرغم من التقدم المحرز نحو تعميم التعليم الابتدائي والثانوي في جميع أنحاء العالم، فقد تعطل التعليم المدرسي بشدة بسبب جائحة كوفيد-19، مما أثر بوجه خاص على الأطفال، ولا سيما الفتيات، وعلى الشباب، وعلى أولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشة،

**وإذ تسلّم** بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتيح فرصاً جديدة، كما تطرح تحديات جديدة، وبالضرورة الملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في تيسير الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، وإذ تشدد على ضرورة التصدي للتحديات السائدة من أجل سد الفجوات الرقمية، سواء بين البلدان أو داخل كل بلد على حدة وبين المرأة والرجل وبين الفتيات والفتيان، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الفجوات القائمة على السن والإعاقة، وعلى ضرورة تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وإذ تشير إلى ضرورة التأكيد على نوعية الوصول من أجل سد الفجوات الرقمية والمعرفية، باستخدام نهج متعدد الأبعاد وشامل للجميع يشمل مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية والسرعة والاستقرار ويُسر التكاليف واللغة والتدريب وبناء القدرات والمحتوى المحلي والسلامة والتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة،

**وإذ تشدد** على أن قضايا السكان مترابطة مع التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي، وإذ تكرر، في هذا الصدد، تأكيد أن تحقيق عائد ديمغرافي يتطلب وضع سياسات وطنية وتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية للاستثمار والعمل اللائق والتنمية الاقتصادية المطردة والشاملة للجميع والمستدامة ومواصلة إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي ومشاركتها الكاملة فيه،

**وإذ تسلّم** بأن المراهقين والشباب في جميع البلدان يشكلون عناصر فاعلة رئيسية للتغيير في تعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والابتكار التكنولوجي، وإذ تسلّم بالحاجة إلى زيادة مشاركة الشباب في التغيير الاجتماعي وإتاحة فرص متكافئة للشباب للمساهمة في التغيير الاجتماعي، بما في ذلك توفير الموارد للمبادرات المجتمعية التي يقودها الشباب،

**وإذ تقر** بأن ازدياد نسبة كبار السن بين السكان سيظل يؤثر في جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك أسواق العمل والأسواق المالية، والنظم الضريبية، والطلب على السلع والخدمات، مثل التعليم والإسكان والصحة والرعاية الطويلة الأجل والحماية الاجتماعية والنقل والمعلومات والاتصالات، وكذلك الصلة بين الأجيال، وإذ تشدد على أهمية اتخاذ إجراءات متعددة القطاعات من أجل كفالة تمتع كبار السن بالصحة، وإذ تسلّم بأهمية كفالة تمكينهم، على قدم المساواة مع غيرهم، من التمتع الكامل والفعلي بما هو مفروض لهم من حقوق الإنسان ومن تنمية إمكاناتهم البشرية على الوجه الأكمل،

**وإذ تسلّم** بأن الصحة، بما في ذلك الصحة العقلية، شرط مسبق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإذ تدرك أن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية من المتطلبات الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والوفاء بالالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية على صعيد التنمية المستدامة،

**وإذ تعرب عن القلق** من أنه، على الرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، لا تزال هناك فجوات كبيرة في تنفيذه، وإذ تلاحظ في هذا الصدد الالتزامات الطوعية من جانب الدول الأعضاء بمواصلة تنفيذ برنامج العمل وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تشجع الدول الأعضاء على اتخاذ مزيد من الإجراءات لتنفيذها في سياق عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

**وإذ تشدّد** على أن البيانات الديمغرافية الموثوقة والآنية والعالية الجودة والمتيسرة والمصنفة يجب أن تكون محور تركيز أي جهد يبذل لتعزيز النظم الإحصائية لأغراض استعراض ومتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى أهمية جمع وتحليل ونشر إحصاءات وبيانات سكانية موثوقة عالية الجودة وحسنة التوقيت ومصنفة حسب الدخل والجنس والعمر والعرق والأصل الإثني وحالة الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية لتصوغ جميع البلدان سياساتها، وإذ تلاحظ في هذا الصدد المساهمة الهامة للبيانات السكانية في التقييم المقبل لحالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المقرر عقده في عام 2024،

1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن السكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع<sup>(21)</sup>، وتقرير الأمين العام عن البرامج والتدخلات الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في سياق المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية المستدامة، ولا سيما النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع<sup>(22)</sup>؛

2 - **تؤكد من جديد** ما لكل بلد من حق سيادي في تنفيذ توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أو المقترحات الأخرى الواردة في هذا القرار، بما يتفق مع القوانين الوطنية والأولويات الإنمائية، ومع إيلاء الاحترام الكامل لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعبه، وبما يتفق مع حقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالمياً؛

3 - **تؤكد من جديد أيضاً** برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه ونتائج عمليات استعراضه، وتلاحظ الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية، مشددة على أن الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية تقدّم إرشادات مرتبطة بالسياق الإقليمي المحدد بشأن السكان والتنمية لكل منطقة من المناطق التي اعتمدت الوثائق الختامية المعنية؛

4 - **تهيب** بالحكومات أن تتخذ تدابير محددة من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه، وكذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين، وهي صكوك مرتبطة على نحو متكامل بالجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والحريات الأساسية وحمايتها وتعزيزها، والحد

(21) E/CN.9/2022/2.

(22) E/CN.9/2022/3.

من التفاوتات بين البلدان وداخلها، وتحقيق التنمية المستدامة، وتشدّد على ما يتسم به جميع الديناميات السكانية من أهمية للتنمية، بما في ذلك لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(23)</sup> وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

5 - **تسلّم** بأن النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمطرّد والمنصف، بما في ذلك التصنيع المستدام، أمرٌ لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وللتصدي للتفاوتات بين البلدان وداخلها، وتؤكد ضرورة تكملة الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية وبكفالة قدر أكبر من الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على جميع المستويات؛

6 - **تسلّم أيضا** بأن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة هي المحركات الرئيسية لاستنفاد الموارد الطبيعية وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وسوء التغذية، وتعيّد بالتالي تأكيد التزامها بإجراء تغييرات جوهرية في الطريقة التي تتبناها المجتمعات في إنتاج واستهلاك السلع والخدمات، بطرق منها استخدام الموارد بكفاءة واتباع نهج سياساتية اقتصادية مستدامة، وتشجيع أنماط عيش تكون أكثر مرونة واستدامة، بما فيها أنماط العيش المنسجمة مع الطبيعة، وتحثّ المجتمع الدولي على مواصلة دعم البلدان النامية في تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية لتنتقل إلى الأخذ بأنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة؛

7 - **تؤكد من جديد** أنّ التضامن بين الأجيال عنصرٌ أساسي ليحتضن المجتمع أفرادَه من جميع الأعمار، بما في ذلك الشباب وكبار السن، وليكون عادلا تجاههم، وأنّ التضامن شرطٌ أساسي أيضا من شروط التماسك الاجتماعي ومن الأسس التي تقوم عليها نظم الرفاه والرعاية الرسمية وغير الرسمية، وأنّ تغير الظروف الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية قد يتطلب تعديل نظم المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي والصحة والرعاية الطويلة الأجل، بما في ذلك تعديلها لكفالة مراعاتها الاعتبارات الجنسانية والعمرية، وتشجّع الدول الأعضاء في هذا الصدد على اعتماد سبل فعالة للحد من الفقر والحيلولة دون انتقال الفقر من جيل إلى جيل عن طريق اتخاذ تدابير توفر الحماية الاجتماعية مثل منح كبار السن معاشات تقاعدية وتوفير التحويلات النقدية والمساعدة السكنية واستحقاقات الأطفال والتخفيضات الضريبية؛

8 - **تشدد** على ضرورة النهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما من أجل تغيير طريقة تفكيرنا وشعورنا وتصرفنا حيال مسائل السن والشيخوخة، وضمان قيام المجتمعات المحلية بتدعيم قدرات كبار السن، والنهوض بالصحة عن طريق تنفيذ ما يلزم من تدابير سياساتية، من ضمنها إنكاء الوعي بأساليب العيش الصحية والإمام بأساسيات المعرفة الصحية وتعزيز السلامة والصحة المهنيتين على مدى الحياة، وتقديم الرعاية المتكاملة والخدمات الصحية الأولية المراعية لاحتياجات كبار السن، وتمكين من يحتاجون منهم إلى الرعاية الطويلة الأجل من الحصول عليها؛

9 - **تؤكد** أنّ العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع هما من العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة، وينبغي أن يكونا من أولويات السياسات الوطنية والتعاون الدولي، وأنّ على الدول الأعضاء أن تهيئ الظروف اللازمة ليتحقّق نمو اقتصادي مستدام ومطرّد يشمل الجميع وليعمّ الازدهار ولتتاح العمالة الكاملة والمنتجة وليتوفّر العمل اللائق للجميع دون تمييز من أي نوع، بما في ذلك المساواة

(23) قرار الجمعية العامة 1/70.

في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، وتعزيز الحوار الاجتماعي بالاقتران مع توفير الحماية الاجتماعية، وذلك مع مراعاة اختلاف مستويات التنمية والسياسات الوطنية؛

10 - تُقر بأن الاستثمار والابتكار في القطاع الاجتماعي، ولا سيما في جهود توفير خدمات تعليمية وصحية جيدة لفائدة الجميع، يُسهمان في تخفيف وطأة الفقر والحد من التفاوتات، وفي التمتع بحقوق الإنسان، ويُعززان تنمية الموارد البشرية، وتُشجّع على بذل مزيد من الجهود لزيادة الاستثمار في هذه المجالات عبر تدابير منها توفير خدمات تعليمية منصفة لفائدة الجميع وتعميم الاستفادة من الرعاية الصحية على الجميع، وتحيطُ علماً في هذا الصدد بمبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر القمة بشأن إحداث تحول في مجال التعليم في أيلول/سبتمبر 2022، وتُشير إلى أن الموضوع الخاص للدورة السادسة والخمسين للجنة السكان والتنمية سيكون هو "السكان والتعليم والتنمية المستدامة"؛

11 - تحثُ الدول الأعضاء على تعميم الأخذ بمنظور جنساني في جميع الجهود المبذولة على الصعيدين الإنمائي والإنساني، مع التسليم بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات هما هدفٌ مشتركٌ في منتهى الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة وللجهود المبذولة من أجل مكافحة الجوع والفقر والمرض، وعلى تعزيز السياسات والبرامج التي تسعى إلى كفالة مشاركة النساء وتوليهن القيادة على نحو تامٍّ ومتساوٍ ومجدٍ في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارهن فاعلات على قدم المساواة مع الرجل وإلى توسيع نطاق هذه المشاركة والقيادة، وزيادة إمكانية حصولهن على جميع الموارد اللازمة لممارستهن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتمتعهن بها على نحو تام، بالقضاء على جميع أشكال التمييز وإزالة الحواجز التي ما زالت تعترضهن، بطرق منها توفير سبل حصولهن على خدمات تعليمية جيدة منصفة وشاملة لهن، على جميع المستويات، وعلى فرص للتعلم مدى الحياة، وكفالة استفادتهن على قدم المساواة من العمالة الكاملة والمنتجة وفرص العمل اللائق المتاحة للجميع، وتعزيز استقلالهن وتمكينهن من الناحية الاقتصادية؛

12 - تحثُ الدول على أن تعزز الجهود الرامية إلى تسريع وتيرة انتقال المرأة من العمالة غير النظامية إلى العمالة النظامية، بما في ذلك إتاحة العمل اللائق، والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، وتحسين الأجور، وإرساء سياسات للحماية الاجتماعية، وتوفير خدمات اجتماعية جيدة وميسورة التكلفة يسهل الحصول عليها، بما في ذلك تقديم الدعم في رعاية الأطفال مثل منح إجازات مدفوعة الأجر لرعاية الأطفال وبدل إعالة الطفل، وتوفير خدمات الحضانة والرعاية، وخدمات رعاية الأطفال والأمهات، وإجازات الأمومة أو الأبوة، وهو ما سيمكّن من تحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية، وأن تتخذ جميع التدابير المناسبة ليمتّ فعليا تقديرُ أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء والفتيات في الغالب والاعترافُ بها وتقليلها ودفع مقابل عليها وإعادة توزيع أعبائها توزيعاً منصفاً، بطرق منها مناهضة القوالب النمطية الجنسانية والأعراف الاجتماعية السلبية، والاستثمار في اقتصاد للرعاية يكون مستداماً ومرناً، واتخاذ خطوات لقياس قيمة هذه الأعمال من أجل تحديد مساهمتها في الاقتصاد الوطني؛

13 - تحثُ الحكومات والمجتمع الدولي على كفالة تمتع الشباب، على أساس منصف وشامل، بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية عن طريق تمكينهم من الحصول على خدمات صحية واجتماعية مستدامة دون إكراه أو تمييز، وإزالة جميع أنواع الحواجز التي تحول دون قدرة المراهقين والشباب على حماية صحتهم، وتحثُ الحكومات أيضاً على التصدي لارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة والعمالة غير المستقرة والعمالة غير النظامية في أوساط الشباب، وتوفير التعليم أو التدريب عن طريق وضع

وتنفيذ سياسات محلية ووطنية محددة الأهداف ومتكاملة تتعلق بعمالة الشباب من أجل إيجاد فرص العمل اللائق على نحو شامل للجميع ومستدام يطبعه الابتكار، وتحسين الأهلية للتوظيف، وتنمية المهارات، وتوفير برامج للإرشاد، وزيادة الدعم التقني والمالي، وتوفير التعليم والتدريب المهنيين، والقيام بفعالية بتقديم الدعم والاستثمار في مجال زيادة مشاركة الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب والتي تركز على الشباب في الصياغة، حسب الاقتضاء، للاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية التي تؤثر على الشباب وفي اتخاذ القرارات بشأنها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق تنمية شاملة للجميع ومنصفة ومستدامة من أجل الأجيال الحالية والمقبلة؛

14 - **تؤكد من جديد** الالتزام بتخفيض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وتؤكد من جديد أيضا المساهمات الإيجابية التي يقدمها المهاجرون في تحقيق النمو والتنمية المستدامة الشاملين للجميع في بلدانهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد، وفي جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، وأهمية تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ونظامي ومسؤول، وأهمية دعم عمل العمال المهاجرين في بيئات عمل آمنة ومأمونة، بطرق منها تنفيذ سياسات هجرة مخطط لها وحسنة الإدارة، وتلتزم من جديد بالتعاون على الصعيد الدولي من أجل ضمان هجرة منظمة وآمنة ونظامية بشكل ينطوي على كفاءة الاحترام التام لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية لجميع المهاجرين بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين؛

15 - **تلتزم من جديد** بدعم الأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف يكون عالمي النطاق ومبنياً على القواعد ويتسم بالانفتاح والشفافية وإمكانية التنبؤ والشمول والإنصاف وعدم التمييز في إطار منظمة التجارة العالمية، وهو ما من شأنه أن يؤدي دوراً حاسماً في حفز النمو والتنمية في الميدان الاقتصادي في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على جميع البلدان التي تمر بأي من مراحل التنمية في طريقها نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

16 - **تدعم** دور المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع، وأهمية أن يُتاح للجميع ما يلزم من تدريب لتنمية المهارات، ولا سيما الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ورؤاد الأعمال؛

17 - **تقرّر** بالدور الهام للمجتمعات الريفية في سياق تحقيق نمو اقتصادي مطرد وشامل للجميع، وتشجّع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والأطراف الشريكة الأخرى على وضع برامج تعزز إيجاد فرص العمل اللائق في المناطق الريفية وتزيد من الاستثمار في الأنشطة الزراعية وفي ما يرتبط بها من أنشطة غير زراعية؛

18 - **تقرّر أيضا** بما يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقوم به من دور في توفير حلول جديدة لمواجهة التحديات الإنمائية، وخاصة في سياق العولمة وجائحة كوفيد-19، وبقدرتها على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف والتنمية المستدامة، والقدرة التنافسية، وإمكانية الحصول على المعلومات والمعارف، والتجارة والتنمية، والقضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وبناء على ذلك تؤكد مجددا التزامها بسد الفجوة الرقمية، بما فيها الفجوة الرقمية بين الجنسين، وتهيئ بالدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية أن تنفذ سياسات لسد الفجوة الرقمية، سواء بين البلدان أو داخلها، وأن تسرع وتيرة جهودها في سبيل ذلك، وأن تتصدى للتحديات المرتبطة بالدراية والمهارات الرقمية والتدريب والتوعية، كتدبير

يهدف إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي للجميع، مع التركيز على الأطفال، وبالأخص الفتيات، وعلى الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمجتمعات الريفية والنائية والمهاجرين والشعوب الأصلية، دونما تمييز؛

19 - **تشجيع** الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية على أن تعطي دفعة للدور الحفاز الذي تؤديه التكنولوجيات الرقمية وإمكانية استخدام الإنترنت والقدرة على الاتصال الإلكتروني وتعميم التكنولوجيا الرقمية في الحد من أثر جائحة كوفيد-19 من حيث توفر فرص التعلم مدى الحياة والتعليم الجيد ومن حيث الصحة والاتصالات والتجارة والتعافي الاقتصادي، وأن تتيح سبيلاً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع السعي في الوقت نفسه إلى معالجة الفجوات الرقمية بين البلدان والمناطق ودخلها؛

20 - **تشهد** على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع جميع أشكال التمييز والعنف، بما فيه العنف الجنسي والجنساني، والقضاء عليها، بما في ذلك في بيئة العمل، من خلال تعزيز الآليات المؤسسية والأطر القانونية وتطبيقها، بالنظر إلى أن جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات في الأماكن الخاصة والعامة، بما في ذلك في السياقات الرقمية، تُشكّل عبئاً كبيراً أمام تمكين النساء والفتيات وتتميتهن الاجتماعية والاقتصادية وتمتعهن بحقوق الإنسان الواجبة لهن وهي عبء لم يتمكن أي بلد من تدليلها، وتشجع على اعتماد تدابير وقائية محددة لحماية جميع النساء والفتيات والشباب والأطفال من العنف والإيذاء والإهمال والاعتداء الجنسي والاستغلال والتحرش والاتجار بالأشخاص، وعمل الأطفال، والسخرة، والممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مع مراعاة الحاجة إلى التصدي للأعراف الاجتماعية السلبية والحواجز الهيكلية والقوالب النمطية الجنسانية التي تؤثر على المرأة في بيئة العمل، ووضع وتنفيذ تدابير لتشجيع عودة ضحايا العنف والناجين منه إلى سوق العمل؛

21 - **تقرّر** بأن الاستثمارات في الصحة والتغذية في جميع الأعمار تدرّ عوائد إنمائية مرتفعة وتحقق فوائد فريدة من نوعها من حيث كسب النساء الدخل على مدى الحياة، ومن حيث القضاء على الفقر، والرفاه الاقتصادي للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية، وتهيبُ بالدول الأعضاء أن تضمن حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك لأغراض تنظيم الأسرة والتزوّد بالمعلومات والتثقيف، وأن تضمن التنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل يبيّن وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأن تكفل حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتمتعهم بالحقوق الإنجابية؛

22 - **تؤكد** أنّ تحقيق العائد الديمغرافي والاستفادة منه يقتضيان زيادة ومواصلة الاستثمار في تدابير تمكين النساء والفتيات والشباب، وتوفير بيئة تمكّن من الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان الواجبة لهم ولقدراتهم، ولا سيما توفير خدمات تعليمية جيدة ومنصفة للفتيات تشملهنّ جميعهنّ وخدمات صحة وتغذية الأم والوليد والطفل، وتلبية احتياجات النساء غير الملتهّات من خدمات تنظيم الأسرة، والاستثمار كذلك في التدريب المهني ودعم العمالة وإيجاد فرص العمل، وأنّ تكوين قوة عاملة سليمة وجيدة التدريب بالاقتران مع إنجاز الإصلاحات والسياسات الاقتصادية المناسبة سيرفعُ عائد الاستثمار لصالح فئة السكان في سن العمل الآخذة في التزايد؛

23 - **تشجّع** بذل الجهود على جميع المستويات لوضع وتعزيز التدابير والبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية، وخاصة في البلدان النامية، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية، لفائدة أشدّ الناس فقراً ومن

يعيشون في أوضاع هشة ومن يواجهون التمييز، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم، وتُشجّع الحكومات كذلك على زيادة التغطية بالحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية من أجل وضع تدابير سياساتية تُراعي الاعتبارات الجنسية والعمرية وتُوسّع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، وعلى دعم إضفاء الطابع الرسمي تدريجياً على المشاريع والعمالة في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك في سياق اقتصاد الرعاية، وعلى حشد الاستثمارات لدعم توفير فرص العمل اللائق وتعميم الحماية الاجتماعية على الجميع والانتقال العادل نحو اقتصادات منصفة ومستدامة تشمل الجميع؛

24 - **تحثُ** الدول الأعضاء على أن تقوم، آخذةً في اعتبارها أن النساء والفتيات كثيرا ما يتضررن أكثر من غيرهنّ من آثار تغير المناخ والمخاطر البيئية الأخرى نظرا لانعدام المساواة بين الجنسين واعتماد العديد من النساء على الموارد الطبيعية في معيشتهن، بتشجيع إدماج منظور جنساني في السياسات المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ وفي عمليات تنفيذها، وتحثُ البلدان المتقدمة النمو على أن تزيد على نحو عاجل وكبير من توفيرها للتمويل المناخي ومن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات في مجال التكيف ليتسنى تلبية احتياجات البلدان النامية في إطار جهود عالمية، وذلك لأغراض منها صياغة خطط وطنية للتكيف وتنفيذها، وتُشجّع الدول الأعضاء على زيادة مشاركة المرأة على نحو تام ومتساو ومجد في العمل المناخي وكفالة مراعاة المنظور الجنساني في التنفيذ ووسائل التنفيذ، فذلك أمر أساسي لرفع سقف الطموح وتحقيق الأهداف المناخية، وتؤكد ضرورة التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ والتي تمس النساء والفتيات على وجه الخصوص، بهدف المضي نحو تحقيق هدف تعزيز مشاركة النساء والفتيات المراعية للمنظور الجنساني والتامة والمتساوية والمجدية، وقدرة النساء والفتيات على الصمود، وتولي النساء القيادة وتمكينهنّ دعماً للعمل المناخي والبيئي؛

25 - **تهيّب** بالدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والشعوب الأصلية وجميع قطاعات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التي تقودها نساء وشباب، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، أن يدعموا أهمية التضامن الدولي والتعاون المتعدد الأطراف والتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لإعادة البناء بعد جائحة كوفيد-19، وأن يكتفوا مساهمات جميع الجهات في التنفيذ الكامل والفعال والمعجل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

26 - **تحثُ** الدول الأعضاء على كفالة أن يُتاح للجميع الحصول بشكل عادل وميسور التكلفة ومناسب التوقيت على اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص والتكنولوجيات الصحية الأخرى وخدمات الرعاية الصحية المأمونة والفعالة فيما يتصل بكوفيد-19 وكفالة توزيعها، بما في ذلك في إطار الدعم المقدم عن طريق مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي وغيره من المبادرات ذات الصلة، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، وتُسرع بذلك وتيرة الانتعاش العالمي وتُساهم في إنهاء الجائحة؛

27 - **تحثُ أيضا** الدول الأعضاء على أن تعزز القدرات الوطنية، بطرق منها تعزيز التعاون الدولي وزيادة فعالية تعددية الأطراف، من أجل إنتاج ونشر وتحليل إحصاءات وبيانات سكانية موثوقة عالية الجودة وحسنة التوقيت ومصنفة حسب الدخل والجنس والعمر والعرق والأصل الإثني وحالة الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية لتصوغ جميع البلدان سياساتها، وأن تشجع استخدام الحسابات القومية الموزعة حسب الفئات لتيسير تقييم الرفاه على نحو يتجاوز

الناتج المحلي الإجمالي ولتوفير معلومات يسترشد بها في وضع السياسات لتحقيق نمو اقتصادي مطرد شامل للجميع يعوّد بالنفع على الجميع، وأن تتجز جولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2020 في الوقت المناسب، وأن تحسّن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛

28 - **تهييب** بصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل الاضطلاع بدور حاسم، في إطار ولايته، في مساعدة البلدان استنادا إلى احتياجاتها وأولوياتها وبالتشاور معها لتمكينها من تحقيق التنفيذ الكامل والفعال للأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه، وفي تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

29 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل إدخال المزيد من التحسينات على مستوى إتاحة وحسن توقيت البيانات السكانية المصنفة ليتسنى للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية استخدامها لمواصلة البحث في مجال الصلات بين السكان والاستهلاك والإنتاج المستدامين وتغير المناخ والبيئة والصحة البشرية، مع إيلاء اهتمام خاص للمستويات والاتجاهات والفروق فيما يتعلق بالوفيات والخصوبة وتوزع السكان وتقلهم ولدور السياسات السكانية والإنمائية، في ظل مراعاة منظور جنساني، وأن يكفل أن تسهم النتائج المستخلصة من هذا البحث وما يتصل به من أبحاث في الاستعراض والتقييم المقبلين لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.